

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر

لموارد الصندوق

الدورة الثالثة

البيان الافتتاحي الذي ألقاه

رئيس الصندوق جيلبير أنغبو

مقر الصندوق

روما، إيطاليا

19 أكتوبر/تشرين الأول 2017

اسمحوا لي أولاً أن أبدأ بالتعبير عن ترحيبي الحار بكم في هذه الدورة الثالثة لهيئة المشاورات، وعلى وجه الخصوص بأولئك الذين أتوا من عواصم بلدانهم، والذين ما زالوا يعانون من اختلاف التوقيت. وآمل أنكم قد حظيتم بالوقت الكافي للراحة بعد سفركم.

خلال اجتماعي الأخير معكم، وعلى وجه الخصوص أثناء دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في سبتمبر/أيلول، أعلنت بعض التعيينات الجديدة التي حدثت في الإدارة العليا للصندوق، وهم: تعيين السيد Mousset كرئيس هيئة الموظفين، والسيد Lario كنائب الرئيس المساعد وكبير الموظفين الماليين، والسيدة Katherine Meighan كمستشارة عامة، والسيدة Sylvie Martin كمديرة لمكتب الشؤون الأخلاقية.

واليوم يسرني أن أعلن عن ثلاثة تعيينات جديدة، وهي: السيدة Cornelia Richter، وهي نائبة لرئيس الصندوق، وستستلم زمام منصبها بدءاً من 1 فبراير/شباط. وهي حالياً المديرية التنفيذية في الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي. والسيد Marco Marzano الذي سيغادر سكرتير الصندوق بدءاً من 1 ديسمبر/كانون الأول، أي في غضون أسابيع قليلة. Marco يشغل حالياً منصب الأمين العام للمنظمة العالمية للمزارعين. وأخيراً، السيدة Wei Wang، التي لسوء الحظ لم تتمكن من الحضور معنا اليوم، والتي عُينت رئيسة لمكتب العلاقات مع آسيا والمحيط الهادي في مكتب الشراكات وتعبئة الموارد في الصندوق، ومستشارة خاصة لرئيس الصندوق، وهي الآن المديرية المالية لدائرة التعاون الدولي المالي والاقتصادي في وزارة المالية في الصين.

إننا نجتمع هنا اليوم لنتخذ خطوة حاسمة في المضي قدماً. وإذا أردنا أن نكون متفائلين، وهذا ما آمل أن نكون على الدوام، فإن جدول الأعمال أمامنا بسيط وواضح للغاية. علينا أن نحل بعض القضايا النهائية التي ما زالت معلقة، وأن نقرب أكثر من إعلان المساهمات لنعكس طموحنا المشترك لإحراز نجاح عظيم في مشاورات تجديد الموارد هذه.

لدينا العديد من القضايا التي لا بد مناقشتها، ولكن القضايا الفردية يجب أن لا تجعلنا نزوع ببصرنا عن الرؤية الإجمالية لهذا الجهد المشترك.

فالمراد بحد ذاتها هي أداة، والحافطة أداة أيضاً، وفي المحصلة النهائية الصندوق نفسه هو أيضاً أداة. ولكن ما الذي نريد أن نفعله بهذه الأدوات؟ ما هو حافظنا، ما هو النفس الذي يخترق كل ما نفعله؟ غايتنا تتمثل في تخفيف أثر على الأمن الغذائي، والتغذية، والحد من الفقر. لا بد لنا من أن نسهم في وضع حد لهذا الفقر المتسارع. كل ما نريده هو أن نسهم في كرامة جميع البشر بدون أي استثناء. ولا أعتبر أن هذا مجرد مقولة غاية في النبل، لا بل على العكس من ذلك، فإنني أو من بأنه من المفيد أن نأخذ الوقت الكافي لنفكر بهذا الموضوع في كل لحظة من مسار المناقشات التي تنتظرنا.

أود أن أشكركم جزيل الشكر أولاً على مساهماتكم النشطة في هذه المناقشات الهامة، ولصبركم لحضور جميع هذه الاجتماعات، وأيضاً لمشاطرتكم المسؤولية لما يعنيه بناء مستقبل الصندوق. وإنني أتطلع بلهفة للإصغاء لوجهات نظر جميع القوائم حول القضايا التي ما زالت عالقة. الأمر برمته هو عملية ستمكنا من الوصول إلى توافق في الآراء.

وبالنيابة عن فريقتي، أود أن أثني على المراحل التي استكملت بالفعل، ومنها تبني نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في شهر سبتمبر/أيلول الماضي.

لقد قمنا بعمل مضمّن إلى حد كبير للتوصل إلى كيفية توسيع مجال الموارد التي يمكن للصندوق أن يقوم بتعبئتها، وعملنا لتحسين نظام تخصيص الموارد، وتعزيز قدرتنا على التنفيذ. ومع دراسة إمكانية تعبئة المزيد من الموارد، فإن فرضيتنا الأساسية لا بد وأن تكون واضحة. فمساهمات الدول الأعضاء في المساعدة الإنمائية الرسمية، أي المساهمات في إطار تجديد الموارد هذا، ستبقى على الدوام حجر الأساس بالنسبة للصندوق. وبدورنا، فإننا مقتنعون تماما بأن المساهمات ستبقى على الدوام حجر الزاوية بالنسبة إلى الصندوق. والصندوق سيقوم بكل جهد ممكن لا للتأكيد لكم على حصولكم على أفضل قيمة مقابل المال المنفق، ولكن أيضا لتعظيم الأثر الاستقطابي لمساهماتكم مع سعينا لتحقيق هدفنا المشترك في التحول الريفي.

شرط نجاحنا هو دعمكم، فهو نقطة البداية لكل شيء نقوم به. ومن خلال دعمكم يغدو كل شيء ممكنا.

دعونا نكون واضحين: فإن حاجة الصندوق للموارد تتخطى بشكل واضح ما يمكن للصندوق وحده أن يقدمه. إذ تشير البيانات إلى أن البلدان المقترضة بإمكانها أن تستوعب تمويلا إجماليا يصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي من القروض والمنح من الصندوق، وعلينا الحديث أكثر عن هذا الموضوع. إذ يرسم تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لهذا العام صورة تعيسة للغاية. ففي الوقت الحالي، وفي هذه اللحظة بالذات ومع قيامنا بالحديث هنا، يستمر الجوع باجتياح العالم. وإذا أردنا مساعدة الحكومات على الاستجابة للالتزامات المبرمة على المستوى الدولي، من الضروري أن يقف الصندوق معكم وأن يقدم حلا. من المحتم للصندوق أن يزيد من دعمه للتحول الريفي. لا بد لنا من القيام بالمزيد، وهذا هو التزامي الشخصي. لا بد لنا من فعل المزيد، وهنا أجرؤ على الاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يكون التزامكم. لا يمكننا أن نقوم بأقل مما نقوم به، نظرا للسياق الذي نعيش فيه، والذي أشرت إليه أعلاه، لأن ذلك سيعطي إشارة خاطئة. لا يمكن للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أن ينتهي بمخرج يقل عن ما كان عليه الحال في التجديد العاشر للصندوق، لا يمكن أن يخرج التجديد الحادي عشر بنتيجة أقل مما حققه التجديد العاشر.

وبالتأكيد، فإننا نعلم جيدا بأن علينا أن نعزز من جهودنا لتعبئة الموارد. نعلم بأن علينا أن نعزز من الطريقة التي نخصص بها الموارد، وأن نعزز من قدرتنا على الاستفادة بصورة أفضل من هذه الموارد. ولهذا السبب فقد قمنا بوضع خطة تستند إلى برنامج للقروض والمنح بما يقدر بحدود 3.5 مليار دولار أمريكي. وضمن هذا البرنامج، فإن التجديد الحادي عشر للموارد سيكون مرحلة انتقالية نحو عمليات من نمط جديد.

ما أقصده بنمط جديد هو جملة تشغيلية أعظم باستخدام الموارد الأساسية. أعني قدرة أكبر على التنفيذ، أعني تعاوننا أكبر مع المجتمع الإنمائي في العالم، وبخاصة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومع المنظمات الموجودة في روما وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. بإيجاز، فإن طموحنا وهدفنا يتلخص في الوصول إلى أثر أكبر، وقد بدأنا بالفعل في هذه الرحلة.

كما أشرت إليه، فإن مساهماتكم في تجديد موارد الصندوق هي قلبنا النابض. فهي تشكل الاستقطاب القوي لتوفير المزيد من الدعم للبلدان الفقيرة ولل سكان الريفيين. إنها خط الدفاع الأول للاستجابة للطلب المتزايد.

سيُعرض إطار قروض الشركاء الميسرة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه في 30 أكتوبر/تشرين الأول، ما أن نوافق عليه خلال هذه الدورة. ومن الناحية المثالية، يتوجب على البلدان المهتمة أن تبدأ بإعلاناتها عن توفير مثل هذه القروض في الاجتماع التالي لهيئة المشاورات المقرر في ديسمبر/كانون الأول. وما أن يصادق المجلس التنفيذي على إطار قروض الشركاء الميسرة حتى يلحق هذا الإطار بتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر للموارد كملحق، وبعدئذ يعرض على مجلس المحافظين.

في هذه النقطة أود أن أعطيكم بعض التأكيدات: مع تحرك الصندوق في اتجاه هذه الطريقة الجديدة في التمويل، فإننا سنقوم ببناء قدراتنا على تحليل المخاطر، وإدارة هذه الموارد الجديدة. وبالنسبة لنظام الضبط الموجود لدينا في المنظمة، وبغض النظر عن قوته، فإنه من الضروري مواجته استجابة للمتطلبات الجديدة، وبطبيعة الحال، للامتثال بصورة صريحة للمعايير والأحكام الدولية النافذة.

بنفس الروح، لأن هذا الطلب قد جاء منكم، وأيضا لأننا نوافقكم عليه، علينا أن نستمر في تشذيب خارطة الطريق نحو الوصول إلى الاقتراض من الأسواق. وتضم خارطة الطريق اليوم جميع الخطوات الأساسية، بما في ذلك العرض على مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي، وسوف ترفق خارطة الطريق بتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قبيل دورة ديسمبر/كانون الأول.

وستعرض دراسة جدوى ذات صلة بالاقتراض من الأسواق على المجلس التنفيذي. وسيتم إطلاق مراجعة مستقلة، وأكرر قلبي مراجعة مستقلة، لإدارة المخاطر خلال الستة أشهر الأولى من عام 2018. كذلك، هنالك تقييم للهيكلة المالية في الصندوق من المقرر أن يقوم به مكتب التقييم المستقل في الصندوق في سبتمبر/أيلول 2018، واستعراض أقران لجاهزية الصندوق للاقتراض من الأسواق الذي سيُجرى في نهاية عام 2018 أو بداية عام 2019. وبدعمكم فإننا نخطط للشروع رسميا بعملية التصنيف الائتماني في عام 2019.

إننا نعتزم إعداد موجز لكل هذا العمل التمهيدي لعرضه على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق عام 2020. وبناء عليه، فإننا نخطط لضمان إدراج مخرجات جميع هذه الخطوات الإفرادية في ملف لتستعرضه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، بحيث توصي مجلس المحافظين بالمصادقة عليه عام 2021.

وبما يتعدى موضوع التمويل، فإن التعريف والسعي لتنفيذ خطة عام 2030 هي أمر يعود إلى البلدان ذاتها. والصندوق حريص جدا وعلى الدوام على العمل في شراكة مباشرة مع الحكومات التي نخدمها. وصدقوني، فأنا أحترم هذه القاعدة على الدوام. والآن فقد ازداد المستوى المستهدف للتمويل المشترك من 1 إلى 1.2 كمعدل إلى 1 إلى 1.4. وسوف يتم الاتفاق على الأهداف معكم، ومع الحكومات التي نخدمها، وذلك عند إعداد المذكرات المفاهيمية، لأنها ستقرر بمستويات

محسوبة وفقا لدخل كل بلد على حدة. وبالتوازي مع تعبئة الموارد، علينا أن ندعم البلدان المقترضة بهدف تمكينها من استيعاب أفضل للتمويل. ويتضمن ذلك تعاوناً استراتيجياً، لا بل أكثر من ذلك، تعاوناً بين بلدان الجنوب وتعاوناً ثلاثياً.

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، فقد اتفقنا على وجوب أن يركز الصندوق 90 بالمائة من موارده تحت مسمى المعونة الإنمائية الرسمية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ونحن نقترح اختيار ثمانين بلداً وفقاً لمعايير شفافة وواضحة. وستحظى جميع البلدان المنخفضة الدخل بإمكانية الوصول إلى موارد جديدة. كذلك، فقد اتفقنا أيضاً على حقيقة أن الصندوق يجب أن لا يفقد على الإطلاق خاصيته الأساسية في كونه عمومياً، ولذلك، فإن الصندوق سيبقى ملتزماً بالبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وسيُعرض إطار منقح للانتقال على المجلس التنفيذي أثناء العام القادم بهدف تمكين الصندوق من القيام بعمل أفضل في دعم البلدان في جهودها الإنمائية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل سياق وطني على حدة.

والآن، وإذا كان مستوى تنفيذنا في الميدان ليس على الوجه الذي يتوجب عليه، فإن كل ما نقوله بشأن الموارد يبقى مجرد كلام وأدبيات لا غير. لقد خططنا لعدد من الجهود، وبعضها جار حالياً. جهود ترمي إلى تسريع وتحسين قدرتنا على الإنجاز. وكمثال، أذكر لكم عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج، فقد ناقشنا هذه العملية في اجتماع المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. وبهذا الصدد، هنالك ندوة غير رسمية من المقرر لها أن تعقد في 24 أكتوبر/تشرين الأول، وأمل أن يتمكن أكبر عدد ممكن منكم من حضور هذه الندوة.

اسمحوا لي أن أستذكر معكم مرة أخرى أن أداء الصندوق جيد حالياً، وأن التقييمات تنص على ذلك بوضوح. ولهذا، فإنه من الهام بمكان أن تتضمن رسالتنا إليكم وإلى زملائكم في عواصم بلدانكم أن هدفنا لا يتمثل في حل المشاكل، ولا في القول أن الصندوق لا يقوم بما يتوجب عليه بصورة صحيحة ولا بد من تصحيحه؛ هدفنا هو تحسين التميز الذي يتسم به أدائنا وأن نتبع التوصيات والمشورة التي يسديها لنا مكتب التقييم المستقل وغيره. الموضوع يتلخص في أن نقوم بما نقوم به بصورة أفضل.

ونظراً للطلب من الدول الأعضاء وللصعوبات التي يواجهها سكان العالم، لا يمكن لنا أن نرضى بالوضع الراهن. على العكس من ذلك، علينا أن نزيد من فعاليتنا في الميدان، وأن نتحرك نحو مستوى أعلى من الأثر. ويعني ذلك أن علينا أن نزيد من قدرة الصندوق على تعبئة الموارد، وعلى تعزيز الملكية التي تشعر بها الدول المقترضة، وأن نقيم قدرنا أكبر من الحوار مع السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الإنمائية على المستويين الوطني والدولي، بدون أن نغفل كما هو واضح قدرتنا على إرساء شراكات متعددة.

نحن نعلم أيضاً أن وجود الصندوق الفعلي في البلدان التي نستثمر فيها يحسن من نتائج المشروعات. وهو موضوع يتسم بأهمية حاسمة في خطة اللامركزية لدينا. إنني أعني شواغلكم مثل الحاجة إلى إدارة المخاطر بصورة صحيحة، والإبقاء على التكاليف تحت السيطرة. واليوم يوجد حوالي 15 بالمائة من موظفي الصندوق في الميدان بعيداً عن المقر، وهدفنا أن نرفع هذه النسبة إلى 25 بالمائة. من خلال تعزيز مراكزنا الإقليمية بكتلة حاسمة من الموظفين والمهارات التقنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي بدأ بها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وبخاصة الالتزام بالعمليات الميدانية لجميع

الوكالات في منظومة الأمم المتحدة، سيمكننا من تجنب خطر التشرد والانتشار السطحي الواسع. الهدف هو جمع الموارد عوضاً عن بعثتها في كل مكان.

أخيراً، فإن تطبيق نظامنا المتعلق بكفاءة التنمية والالتزام بالشفافية، سيمكننا من قياس أثر ما يفعله الصندوق بصورة منتظمة، كذلك فإنه سيمكننا أيضاً من تبادل المعلومات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

مساء أمس شرفنا السير Michael Barber بزيارته لنا وبمشاطرته لنا رؤيته الحكيمة جداً لكيفية إحراز النتائج. وأود أن أثير ثلاث نقاط أثارها السير Barber. الأولى منها هي ما بقي متوهجاً في ذهني تماماً ودعوني أحاول أن أعيد ما قاله بعبارة أخرى: ما من شيء يمكن أن يحل مكان القيادة العظيمة. فبدون القيادة لا توجد رؤية، ولا تجديد، وبدون القيادة لا يمكن إحراز أي تقدم. فالقيادة تأتي من القمة ولكنها لا تتوقف هناك. لا بد أن تكون منفتحة، ولا بد لها من أن تصل إلى جميع المستويات إذا ما رغبت في إحراز النتائج المرجوة.

ثانياً، لا بد أن تترجم الرؤية إلى أهداف، وأن تتواءم مع الواقع. وأما المرحلة الحاسمة فهي التنفيذ. فالشرط هو تبني الأهداف التي يمكن قياسها على أساس معايير كمية وموضوعية.

ثالثاً، أشار السير Michael إلى أنه، وفي حالات عديدة، فإن الحاجة المتزايدة لإحراز النتائج تقتض تغييراً في الثقافة، وأنا أؤمن تماماً بهذه المقولة. ولذلك فإن هذه النقطة بالذات هي في صميم مناقشاتنا، لا ضمن الإدارة العليا في الصندوق، ولكن معكم أيضاً.

في بداية هذه العملية، قلت بأن على الصندوق أن يتحرك نحو مستوى أعلى، وما أنا أعيد تكرار ذلك. ولكنني أيضاً أصغيت إلى تعبيرات عن حكمتكم. وأنا أوافقكم على حقيقة أن وجود سيناريو بفرضية نبيلة أكثر من اللازم سيكون متهوراً أكثر من اللازم ومتسرعاً أكثر من اللازم. أظن بأنكم تعلمون جيداً بأنني لا أخلط بين السرعة والتسرع. ويفضل هذا التقارب في الآراء، فإننا الآن نحظى بهدف وسيط نعتبره طموحاً ومعقولاً في آن معاً. هدف سيمكننا من الارتقاء ما بين 10 إلى 20 بالمئة في برنامجنا للقروض والمنح.

ونظراً للطلب القادم من البلدان وللزيادة المقلقة في الجوع، لنفكر فقط بأن 815 مليون شخص في العالم يعاني من الجوع وسوء التغذية، وإذا أخذنا بعين الحسبان حقيقة بأنه من الملح اتخاذ إجراء بهدف السعي لتحقيق أهداف التنمية، فإنني لا يمكن أن أتخيل بأننا معاً، إذا اجتمعنا واجتمعت إرادتنا الطيبة وروحنا الخلاقة، لن نتمكن من الوصول إلى هذا الهدف.

لقد غيرت استثمارات الصندوق حياة الملايين من البشر، أشخاص يعدون من أكثر الناس عرضة للإغفال والنسيان في العالم. إنني أخطبكم اليوم بصورة جديّة ولكنها ليست أكثر جديّة مما تتطلبه الظروف. أناشدكم للاستمرار بدعم الصندوق بعزم. إذا منحتموني دعمكم واستطعت أن أكون على قدر التحدي، فإنني على يقين من أن بإمكاننا أن نستمر في العمل معاً من أجل مستقبل أفضل ومستدام للجميع.